

ملف العدد

الهجوم على إيران..مجازفة غير محسوبة

ترجمة: دينا نصر البرديني
الهيئة العامة للاستعلامات



Survival Online Attacking Iran and Tempting Fate

الناشر: مجلة Survival المجلد 67 العدد 4 ، أغسطس 2025 .

وتصدر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)

الكاتب: مارك فيتزباتريك Mark Fitzpatrick

زميل مشارك في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS) لشؤون الاستراتيجية والتكنولوجيا ، والمدير التنفيذي السابق لفرع المعهد في الأمريكتين، والرئيس السابق لبرامج المعهد الخاصة بمنع الانتشار. ومن عام 1979 إلى 2005، عمل في خدمة السلك الدبلوماسي الأمريكي، حيث شغل مناصب في سيول وطوكيو وفيينا وواشنطن العاصمة.

مقدمة :

إن وقوع الأسلحة الأكثر فتكاً في أيدي دولة تصر على استخدامها سيكون أمراً له العديد من الأبعاد بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها، أما السيناريو الأسوأ، فهو اندلاع حرب كان بالإمكان تفاديها بسبب هذه المسألة، لينتهي الحال في جميع الأحوال بحصول الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على أسلحة نووية. ، تحقق الجزء الأول من هذا السيناريو عندما هاجمت إسرائيل، في الفترة ما بين 13 و24 يونيو 2025، البنية التحتية النووية لإيران وعناصر أخرى من قواتها الوطنية، ثم انضمت الولايات المتحدة في 22 يونيو لتقصف ثلاثة مواقع أساسية لتخصيب اليورانيوم. ورغم أن هذه الهجمات ألحقت أضراراً جسيمة ببرنامج التخصيب الإيراني، إلا أنها لم تدمره، أما الجزء الثاني من المسألة فقد يتحقق عندما تقدم طهران، مدفوعة بالغضب القومي وإحساس بضرورة الدفاع، على التحرك سراً لاستغلال قدراتها النووية التي ما تزال كبيرة لإنتاج ما لا يقل عن بضع أسلحة، وقد تجد إسرائيل والولايات المتحدة نفسيهما أمام شبح عدو جديد مسلح نووياً في وقت أقرب مما كان يخشى في السابق

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكي دونالد ترامب يراهنان على نتيجة مختلفة: أن ضرباتهما أضعفت القدرات النووية الإيرانية إلى حد جعل إعادة بنائها مستحيلًا لسنوات، وأن القيادة الإيرانية، بعدما تدرك ذلك، ستوافق على التخلي عن السعي وراء السلاح. تشير الأدلة إلى أن هذا السيناريو المتفائل خاطئ. ومع ذلك، يبدو أن الشركاء الأوروبيين قد تبّنوا هذه النظرة المتفائلة. في قمة مجموعة السبع في كندا، أصدر القادة بياناً مشتركاً أكدوا فيه أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، وأنه لا ينبغي السماح لإيران أبداً ببناء أسلحة نووية. وقد أشاد المستشار الألماني فريدريش ميرتس "العمل الذي تقوم به إسرائيل بالنيابة عن الجميع". أما الأمين العام لحلف الناتو مارك روتة فقد وصف في رسائل نصية بتاريخ 24 يونيو الضربات الأمريكية بأنها "استثنائية حقاً" و"شيئاً" لم يجرؤ أحد آخر على القيام به". وما لم يُصرَّح به من قبل القادة الغربيين هو أن تلك الهجمات كانت وقائية وليست استباقية، لأن إيران لم تكن على وشك شن هجوم، ولا حتى كانت تهدد بذلك. وقد أقر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن هذه الهجمات انتهكت القانون الدولي، لكنه أضاف في الوقت نفسه أن هناك "شرعية في تحييد الهياكل النووية الإيرانية من الصعب الاعتراض على التصورات الإسرائيلية بأن امتلاك الأسلحة النووية

من قبل الممول والمزود والمُدرب لمقاتلي حماس الذين رَوّعوا إسرائيل في 7 أكتوبر 2023 سيشكل تهديداً وجودياً. لكن المفارقة المخزية في هجمات يونيو هي أن الدبلوماسية كانت قد كبحت بالفعل الطموحات النووية الإيرانية قبل أن ينسحب ترامب، من دون مبرر وجيه، عام 2018 من الاتفاق النووي لعام 2015 الذي تفاوض عليه سلفه باراك أوباما مع خمس قوى كبرى، إلى جانب الاتحاد الأوروبي وقد عُرف الاتفاق باسم خطة العمل الشاملة المشتركة حيث خفّض مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بنسبة 98% وقيد بشكل حاد تطوير التكنولوجيا النووية مزدوجة الاستخدام لمدة 15 عاماً، وسمح إلى أجل غير مسمى بإجراء عمليات تفتيش تعتبر من الأكثر تدخلاً على الإطلاق بين الدول ذات السيادة. وعندما انسحب ترامب من الاتفاق، كانت إيران تلتزم بكل بنوده، واستمرت على ذلك لمدة عام آخر قبل أن تبدأ بتجاهل القيود في صيف 2019. لم يكن الاتفاق مثالياً، لكنه لو كان استمر حتى نهايته لكان قد أعاق القدرات النووية الإيرانية لفترة أطول بكثير مما يُرجَّح أن تفعله الغارات الجوية في يونيو. ورغم أن قيود خطة العمل الشاملة المشتركة كان من المقرر أن تنتهي بحلول عام 2030، كان من الممكن أن يكون هناك وقت لبذل المزيد من الجهود الدبلوماسية للحفاظ على القدرات النووية تحت السيطرة، بالاعتماد على الثقة المكتسبة من الالتزام المتبادل. وعليه، فإن الشعار القائل بوجود عدم السماح لإيران بامتلاك أسلحة نووية - الذي كرّره كل زعيم غربي، بمن فيهم الرؤساء الأمريكيون من الحزبين على مدى عقود - لا يشكل مبرراً للهجمات الإسرائيلية والأمريكية.

دبلوماسية لم تُستنفذ

كان من الممكن أن تتجح الدبلوماسية مرة أخرى في كسب وقت حاسم لو أن ترامب واصل جهوده الأولى للتوصل إلى حل سلمي. لم يكن كبير مفاوضيه، زميله في مجال العقارات والمبتدئ دبلوماسياً ستيف ويتكوف، مؤهلاً لمواجهة دبلوماسيين إيرانيين تفاوضوا مع الولايات المتحدة لسنوات. غير أن ويتكوف كان يتمتع بميزة عدم ارتداء "نظارات أيديولوجية" تحجب الرؤية فعندما بدأت المفاوضات في أبريل 2025، بدا وكأنه يفهم أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق جديد ما لم يُسمح لإيران، كما في خطة العمل الشاملة المشتركة بالاحتفاظ بمستوى معين من تخصيب اليورانيوم. لكن عندما صرّح لقناة فوكس نيوز في 14 أبريل بأن إيران سيكون عليها خفض مستوى التخصيب إلى 3.67% - وهو المستوى المنصوص عليه في

خطة العمل الشاملة المشتركة ثارت ثائرة المتشددین الأمريكيين المعادين لإيران. في اليوم التالي، تراجع ويتكوف ودعا إلى التفكيك الكامل لبرنامج تخصيب اليورانيوم إن التوفيق بين مطلب "صفر تخصيب" وإصرار إيران العنيد على حق اكتسبته بشق الأنفس في التكنولوجيا النووية أظلم آفاق النجاح الدبلوماسي. ومع ذلك، واصل المفاوضون البحث بعزم عن أرضية وسط، وكان من المقرر أن يلتقوا في جولة سادسة في عمان في 15 يونيو. وكان من المتوقع أن ترد إيران بشكل جوهري على مقترح قدمه ويتكوف لوضع إطار لحل الخلاف حول التخصيب. وبسبب حاجتها لتخفيف الألم الاقتصادي الناجم عن قبضة أمريكا الخانقة على تجارتها واحتمالية فرض المزيد من العقوبات في شكل عقوبات سريعة من جانب الأمم المتحدة، قيل إنها كانت على استعداد للنظر في بدائل مبتكرة، مثل اتحاد متعدد الجنسيات لتخصيب اليورانيوم، كما أرادت استكشاف مزيد من الانخراط الدبلوماسي والاقتصادي مع واشنطن. بل إنها كانت مستعدة للسماح للمفتشين الأمريكيين بالانضمام إلى فرق المراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وقد ذكر باحثان غربيان زارا إيران في أواخر مايو وتحديثا مع مسؤولين هناك أنهما لم يريا أي دليل على أن إيران كانت تتعمد المماطلة، بل على العكس، قالوا إن الحكومة الإيرانية كانت متحمسة للتوصل إلى اتفاق لكن في اليوم الذي شنت فيه إسرائيل هجوما مفاجئ، قال ترامب إنه منح طهران 60 يوما للتوصل إلى اتفاق جديد وإن 13 يونيو كان اليوم الحادي والستين، إلا أن أول إشارة من ترامب إلى مهلة الـ60 يوما وردت في رسالة بعث بها إلى المرشد الأعلى آية الله السيد علي خامنئي في 7 مارس، مما كان سيجعل اليوم الحادي والستين هو 7 مايو. إذا كان بدء المحادثات في أبريل قد أطلق ساعة العد التنازلي، فإن اليوم الحادي والستين كان سيكون 11 يونيو. ومع ذلك، ففي أي مفاوضات تقريبا، تعلق المهل المصطنعة طالما أن المحادثات تسير بحسن نية. لقد أخل ترامب بالثقة مع شريكه في التفاوض عندما تحدث في 9 يونيو مع نتنياهو، ويُقال إنه لم يكرر "الرفض القاطع" الذي سبق أن أعلنه رداً على رغبة رئيس الوزراء الإسرائيلي في شن هجوم. ووصف الدبلوماسي الأمريكي السابق دينيس روس رد ترامب بأنه "الضوء الأخضر للإنكار المعقول". وأضاف روس أنه، وإن لم يتهم الولايات المتحدة بالخداع، "فلا شك أن مهمة ويتكوف كانت سببا رئيسيا في عنصر المفاجأة. كان الإيرانيون ليفترضوا أن إسرائيل لن تهاجم بينما المحادثات جارية واجتماع على وشك الانعقاد"

وأشار وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى أن المحادثات مع ويتكوف كانت مسرحية ظل معقدة، غطاءً للتحضيرات الإسرائيلية للحرب. وقال "ربما كان لديهم هذا المخطط في ذهنهم، وكانوا فقط بحاجة إلى المفاوضات لتغطية الأمر". وأضاف: "لا نعرف كيف يمكن أن نثق بهم بعد الآن. ما فعلوه كان في الحقيقة خيانة للدبلوماسية". وقد زاد تفاخر ترامب بأنه "كان يعرف كل شيء" عن هجوم 13 يونيو مسبقاً من الشعور بانعدام حسن النية. وذهب بعض الإيرانيين أبعد من ذلك وزعموا أن الهجمات التي بدأت في 13 يونيو كانت عملية إسرائيلية-أمريكية مشتركة، وأن الولايات المتحدة تتحمل بالتالي مسؤولية مئات القتلى الإيرانيين. وأصرّ الأستاذ الجامعي الإيراني فؤاد إيزدي في برنامج على قناة الشرق نيوز بتاريخ 29 يونيو على أن طائرات الترويد بالوقود الأمريكية ساعدت المقاتلات الإسرائيلية على العودة إلى قواعدهما بعد هجماتها.. وإن مشاعر انعدام الثقة والريبة تجاه الولايات المتحدة واضحة للعيان

أما هجمات إسرائيل، التي حملت الاسم الرمزي عملية الأسد الصاعد، فقد استهدفت أنظمة الدفاع الجوي الإيراني، شبكات القيادة والسيطرة، مراكز الاتصالات، المنشآت النووية، ومواقع الصواريخ. كما استهدفت أيضاً البنية التحتية للطاقة، والمقر الرئيسي لهيئة البث الإيرانية، والعديد من المباني الحكومية الأخرى، بما في ذلك مكتبة وزارة الخارجية. وزعمت إسرائيل أنها قتلت 11 عالماً ومهندسا نووياً وأكثر من 30 قائداً عسكرياً ومسؤولاً أمنياً آخر. وعند إعلانه عن العملية، استند نتنياهو إلى "خطر واضح وداهم يهدد بقاء إسرائيل" من البرنامج النووي الإيراني، مدعياً أن إيران "اتخذت مؤخراً خطوات غير مسبقة لتحويل مخزونها من اليورانيوم إلى سلاح". لا تدعم الأدلة العلنية أياً من هذين الادعاءين. في 25 مارس، قدّمت مديرية الاستخبارات الوطنية الأمريكية، تولسي جابارد، شهادتها مؤكدة، باسم مجتمع الاستخبارات، أن "إيران لا تقوم بتصنيع سلاح نووي،" وإن خامنئي "لم يأذن ببرنامج الأسلحة النووية الذي علقه عام 2003". ولم يظهر أي مؤشر على تغيير هذا التقييم في الأشهر التي تلت ذلك

وعلى عكس وسائل الإعلام السائدة التي تشككت في ادعاءات الاستخبارات الإسرائيلية، ذكرت مجلة الإيكونوميست في 18 يونيو أنها حصلت على معلومات من مصدر موثوق. وكان من بين المعطيات أن فريقاً علمياً إيرانياً خبأ كمية من المواد النووية لم يبلغ عنها للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان من بين المعطيات أيضاً أن العلماء

سرّعوا عملهم وكانوا على وشك الاجتماع بقيادة فيلق الصواريخ، على ما يبدو للتحضير مستقبلًا لدمج رأس نووي بصاروخ. ومع ذلك، ورد في تقارير أن وكالات الاستخبارات الأمريكية كانت متشككة. لتبرير الهجمات أكثر، أشار المسؤولون الإسرائيليون إلى قرار لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 12 يونيو، وجد أن إيران لا تقي بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات، وأكد في الوقت نفسه أن الوكالة غير قادرة على التحقق من عدم حدوث تحويل للمواد النووية. لكن هذا الاستنتاج لم يكن سببًا لشن حرب. ولكنها جاءت نتيجة إخفاق إيران في تفسير آثار اليورانيوم البشري المنشأ التي عثر عليها مفتشو الوكالة عامي 2019 و2020 في ثلاثة مواقع لم تبلغ إيران عن أي نشاط نووي فيها. ولم يكن لقرار عدم الامتثال أي علاقة بمخزون إيران من اليورانيوم المخصّب

تفسير منطقي لقرار ننتياهو بشنّ الهجوم هو أن اقتراب إيران المقلق من امتلاك القدرة على إنتاج أسلحة نووية لم يعد يتيح مجالًا للاطمئنان. فلم يكن بوسع إسرائيل أن تخاطر بأن تمضي الجمهورية الإسلامية بالخطوة الأخيرة لصنع سلاح قبل أن يتم اكتشاف الأمر. وعلى عكس ترامب وأسلافه، الذين كانت خطتهم الأحمر هو "لا أسلحة نووية" لإيران، فإن الخط الأحمر لإسرائيل كان "لا قدرة على امتلاك أسلحة نووية". والمعيار الأخير غامض، إذ إن القدرات تقع على طيف متدرج. يمكن القول إن إيران تمتلك مثل هذه القدرة منذ أن بدأت لأول مرة إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب، ويُعرّف بأنه يحتوي على أكثر من 20% من اليورانيوم-235 عام 2010. وقد شكل تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤرخ في 31 مايو 2025 صدمة، إذ أشار إلى أن إيران أنتجت أكثر من 400 كيلوجرام من اليورانيوم عالي التخصيب بنسبة 60%. ولو جرى تخصيبه أكثر إلى مستوى يفوق 90%، وهو مستوى الاستخدام العسكري، لكان ذلك كافياً لصناعة ما يصل إلى عشرة أسلحة نووية

ولا شك أن هناك عدة عوامل أخرى ساهمت في القرار. فنافذة ضعف إيران الناتجة عن تدمير إسرائيل لحزب الله وحماس وسقوط حليفها بشار الأسد في سوريا، وتصفية إسرائيل لدفاعاتها الجوية في خريف العام الماضي، كانت ستُغلق مع إعادة تنظيم حزب الله وحماس واستبدال الدفاعات الجوية الإيرانية. علاوة على ذلك، فإن التمرکز السري للطائرات الإسرائيلية المسيّرة داخل إيران وتحديد مواقع أهداف الاغتيال بدقة ربما لم يكن ليستمر طويلاً. كما أن ننتياهو ربما أراد عرقلة أي احتمال لاتفاق أمريكي-إيراني يراه غير مقبول. ورغم أن المتشددین الأمريكيين قد نقضوا اقتراح

ويتكوف بالسماح لإيران بدرجة محدودة من التخصيص المحلي لليورانيوم وأجبروه على التراجع إلى مطلب "الصفير"، فإن نتياهو لم يكن واثقاً من أن ترامب -غير المتوقع- سيظل متمسكاً بهذا الخط، خاصة في ضوء رغبته الواضحة في إبرام صفقة وللسياسة الداخلية الإسرائيلية دور أيضاً. فقبل الهجوم، كان تحالف نتياهو مترنحاً، وقيادته تتعرض لانتقادات شديدة لفشلها في منع مذبحة 7 أكتوبر. إضافة إلى ذلك، كان يواجه اتهامات جنائية بالفساد كان من المرجح أن يلاحقه بها الادعاء بسرعة أكبر بعد خروجه من منصبه. إن توجيه ضربة إلى الدولة التي اعتُبرت مسؤولة في النهاية عن تلك الفظائع كان سيعزز موقفه كما أن مكانة نتياهو التاريخية كانت ستتعاظم أكثر لو تمكن من الدفع نحو تغيير النظام في إيران. ولم يكن هذا الهدف خافياً فقد صرّح وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس في 20 يونيو أنه كلف قوات الدفاع الإسرائيلية بـ"تكثيف الضربات ضد أهداف تابعة للنظام في طهران" من أجل "زعزعة استقرار" النظام الإيراني. وبالمثل، وصف نتياهو العملية الإسرائيلية بأنها "تمهيد الطريق" للإطاحة بالنظام، ودعا الشعب الإيراني إلى تحرير نفسه

إذا كان الهدف هو تغيير النظام، فقد كان وهماً. إذ لم يتحقق ذلك أبداً عبر القوة الجوية وحدها، ولا يعتقد معظم الخبراء المتابعين للشأن الإيراني أن المواطنين سينزلون إلى الشوارع. لكن إذا كان الهدف تدمير المسار الدبلوماسي، فإن العملية كانت بالفعل ناجحة

عملية منتصف الليل

مارس ترامب خداعاً أكثر قوة بعد أسبوع. فبينما كان يروج لهجوم أمريكي وشيك باستخدام قنابل خارقة للتحصينات لاستكمال هجمات إسرائيل على منشآت التخصيب العميقة تحت الأرض، واصل التصريح حتى تاريخ 19 يونيو بأن إيران سيكون لديها ما يصل إلى أسبوعين إضافيين للتفاوض. غير أنه كان قد حسم أمره بالفعل بالانضمام إلى الهجوم. قال عدة مسؤولين أمريكيين لمجلة ذا أتلانتك إن الأمر كان مجرد خديعة تهدف إلى إبقاء الإيرانيين في حالة ارتباك وعدم استعداد. في مساء 22 يونيو وفي عملية حملت الاسم الرمزي "مطرقة منتصف الليل"، ألقت سبع قاذفات شبح من طراز B-2 أربع عشرة قنبلة خارقة للتحصينات من طراز زنة الواحدة 13,600 كج، على موقعي نطنز وفوردو للتخصيب

وعبر سلطنة عُمان، أعطت الولايات المتحدة، بحكمة، إنذاراً مسبقاً لإيران حتي تتمكن من إجلاء الأفراد. وعلى عكس الضربات الإسرائيلية التي استمرت 12 يوماً وقتلت - وفقاً للسلطات الإيرانية - 935 شخصاً، لم تسفر القنابل الأمريكية عن أي خسائر بشرية. وبالمثل، أعطت إيران إنذاراً مسبقاً لهجومها الصاروخي الرمزي ضد قاعدة العُديد الجوية في قطر، وهي أكبر منشأة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط. وقد تم اعتراض 13 من أصل 14 صاروخاً باليستياً قصير ومتوسط المدى؛ أما الصاروخ الوحيد الذي اخترق فقد تسبب بأضرار طفيفة فقط. وعلى النقيض من ذلك، أدى وابل من 532 صاروخاً إيرانياً استهدف إسرائيل إلى مقتل 28 شخصاً وإصابة 300 آخرين.

وقد لُحّ ترامب لاحقاً إلى فكرة اغتيال خامنئي، وكتب على وسائل التواصل الاجتماعي أن الولايات المتحدة تعرف مكان المرشد الأعلى لكنها "لن تقضي عليه (تقتله!)"، على الأقل ليس الآن". سواء كتب ترامب ذلك لمحاولة دفع إيران لقبول مطلبه بـ "الاستسلام غير المشروط"، أو لدعم هدف نتنياهو في تغيير النظام، أو لأي سبب آخر، فإن الفكرة كانت مقيتة أخلاقياً وجاهلة تكتيكياً. فقد قوّضت الثقة في الدبلوماسية، وعرضت الأمور لخطر استفزاز إيران بلا داع. إضافة إلى ذلك، فإن القانون الأمريكي منذ عام 1976 يحظر الاغتيالات السياسية

واستمر خداع ترامب بشأن عملية مطرقة منتصف الليل عدة أيام. ففي خطاب إلى الأمة بعد ضربات 22 يونيو بقليل وصف ترامب الضربات بأنها "نجاح عسكري باهر"، قائلاً إن "منشآت التخريب النووي الرئيسية في إيران قد دُمّرت بالكامل وبشكل تام". لكن هذا الادعاء سرعان ما فُند؛ إذ أظهر تقرير أولي مسرّب من وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية أن الضربات أغلقت مداخل منشأتين، لكنها لم تؤدّ إلى انهيار مبانيهما تحت الأرض. قدّر التقرير أن الضربات أخرت برنامج التخريب الإيراني لأقل من ستة أشهر. ومع ذلك، واصل ترامب الإصرار على أن المواقع قد دُمّرت، وطالب مسؤولين أمريكيين آخرين بقول الأمر نفسه. وقبل شهر، كانت جابارد قد أقالت مسؤولين بارزين في مجلس الاستخبارات الوطني لمعارضتهما مبررات ترامب للجوء إلى قانون "الأجانب الأعداء" وترحيل أفراد فتزويليين يُزعم أنهم منتمون إلى عصابات، من دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. والآن، من خلال اتهام وسائل الإعلام بعدم الولاء وعدم الصدق، والأمر بوقف التقارير الاستخباراتية الأولية زاد ترامب من الضغط على محلي الاستخبارات لكي يقوموا بتكليف تقييماتهم مع الاحتياجات السياسية للإدارة

يبدو أن قرار ترامب بوقف إتاحة الفرصة للدبلوماسية كان مبنياً على نزوة. فلم يكن هناك أي تنسيق سياسي بين الوكالات ولا إعلان حرب، ولا تفويض من الكونجرس باستخدام القوة، ولا حتى تواصل جاد مع الكونجرس، حيث لم يتلق كبار الجمهوريين سوى إشعار موجز. وتشير بعض الروايات إلى أن ترامب دُفع لذلك من قبل قناة فوكس نيوز، التي كانت تبث إشادة متواصلة بهجمات إسرائيل وتستضيف ضيوفاً يحثون ترامب على تصعيدها. ورغبة منه في نسب جزء من الفضل لنفسه، لجأ ترامب إلى استخدام صيغة الجمع في وصف عمليات إسرائيل. فقد قال قبل يومين من الغارات الجوية الأمريكية: "نحن نسيطر على الأجواء فوق طهران. نحن نضرب بقوة هائلة نظام آية الله. نحن نستهدف المواقع النووية، الصواريخ، المقرات، ورموز النظام". وقد أثارت هذه التصريحات قلق البتاجون من أن ترامب يمنح إيران إنذاراً تكتيكياً مفرطاً بشأن هجوم وشيك

القدرة النووية المتبقية لإيران

بوجه عام، من غير المرجح أن تتمكن إيران من إعادة بناء قدرتها على إنتاج الأسلحة النووية على النطاق الصناعي الذي كانت تعمل به منشآت نطنز وفوردو وأصفهان. فعلى الرغم من أن القنابل الخارقة للتحصينات التي أقيمت على فوردو لم تصل على ما يبدو إلى قاعة أجهزة الطرد المركزي نفسها، فإن الاهتزازات الناتجة عن القصف وانقطاع الكهرباء كانت كافية لتدمير أجهزة الطرد. أما منشأة نطنز، لكونها أقل عمقاً تحت الأرض، فقد لحقت بها أضرار أكبر. وعلى النقيض من ذلك، تقع بعض المرافق في أصفهان على عمق بعيد جداً لدرجة أن الولايات المتحدة لم تحاول حتى إلقاء قنابل خارقة للتحصينات عليها، واكتفت باستخدام صواريخ كروز "توماهوك" تم إطلاقها من الغواصات لتدمير الأهداف الأكثر ضعفاً هناك. ومن الأرجح أن إنتاج غاز سادس فلوريد اليورانيوم في أصفهان، وكذلك تحويل غاز اليورانيوم عالي التخصيب إلى معدن لاستخدامه في السلاح، لن يستمر بعد الآن لكن لإنتاج ترسانة صغيرة من القنابل، لا تحتاج إيران إلى مزيد من غاز سادس فلوريد اليورانيوم. فهي تمتلك بالفعل أكثر من 400 كلج من اليورانيوم المخصب بنسبة 60%، إلى جانب كميات أخرى بنسبة 40% و20% و3.5%، وكلها كانت مخزنة في أسطوانات بحجم أسطوانات الفوص تمكنت إيران من إخفائها قبل الضربات. ولهذا السبب لم يُسجل أي تسرب إشعاعي بعد القصف. يكفي اليورانيوم

عالي التخصيب بنسبة 60% لإنتاج ما يصل إلى عشرة أسلحة إذا جرى تخصيبه أكثر وقد أظهرت صور الأقمار الصناعية عدداً غير عادي من الشاحنات وهي تدخل وتخرج من موقع فوردو قبل ساعات من الهجوم الأمريكي. وقد رأى بعض المراقبين أن تفاخر ترامب بالفعل نبيه إيران، مما مكنها من إزالة المخزونات وحماية المعدات تمتلك إيران أيضاً عدداً غير معروف من أجهزة الطرد المركزي المخزنة أو التي ما تزال قيد الإنتاج، والتي يمكنها استخدامها إلى جانب أي أجهزة طرد جرى إنقاذها من نطنز وفوردو قبل أو بعد الضربات. وباستخدام هذه الأجهزة، يمكنها رفع مستوى تخصيب مخزون اليورانيوم عالي التخصيب (HEU) إلى نسبة 90%، وهي النسبة المصنفة كدرجة صالحة لصنع السلاح، في منشأة تخصيب جديدة أبلغت إيران مؤخراً الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها مستعدة لبدء تركيب أجهزة طرد مركزي فيها. ووفقاً للخبير في ضبط التسليح جيفري لويس، بوسع إيران تركيب نحو 1.5 سلسلة من أجهزة الطرد المركزي أسبوعياً، وبالتالي يمكنها خلال ستة أسابيع امتلاك تسع سلاسل، تحتوي كل منها على 164-174 جهاز طرد وسيستغرق الأمر من إيران شهرين آخرين لتخصيب اليورانيوم بنسبة 60% ليصل إلى مستوى صنع السلاح. ومن البداية إلى النهاية، ستستغرق العملية حوالي خمسة أشهر إجمالاً وباختصار، قد تتمكن إيران من إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع نحو عشرة أسلحة نووية في غضون نصف عام. أما المدة التي ستحتاجها لتحويل هذه المواد إلى سلاح فعلي فهي غير معروفة. ولا شك أن فقدان 11 عالماً ومهندساً نووياً نتيجة الاغتيال قد أطلال الجدول الزمني، لكن لدى إيران كوادراً موهوبة أخرى قيد الإعداد، إضافة إلى معرفة قائمة على التخطيط. كما أن الكثير من أعمال تطوير الأسلحة كانت قد أنجزت بالفعل قبل عقدين، كما ورد بالتفصيل في الوثائق الوفيرة التي استحوذ عليها جهاز الموساد في مدهامة مستودع بضواحي طهران في يناير 2018. وربما تكون العقبة الأكثر استهلاكاً للوقت هي تعويض القدرة السابقة في أصفهان على تحويل غاز اليورانيوم إلى معدن. كما ستعتمد أيضاً قدرة إيران على إعادة بناء برنامجها النووي على مدى قدرتها على حمايته من أي هجمات إسرائيلية جديدة. خيار آخر أمام إيران إذا لم تتمكن بسهولة من إعادة بناء المنشآت الأساسية، مثل مصنع لتحويل غاز اليورانيوم عالي التخصيب إلى معدن، هو طلب المساعدة من كوريا الشمالية. وهناك سوابق عديدة لمثل هذا التعاون. فقد تم التنسيق عن

كتب بين النظامان بدءاً من عام 1987 في مجال تطوير الصواريخ، كما زوّدت ببنج يانج سوريا بمفاعل لإنتاج البلوتونيوم في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وكان كل ذلك قبل أن تمتلك كوريا الشمالية ترسانة قوية من الأسلحة النووية تحمي نفسها بها إذا كُشف أمر النقل. أما النفط الإيراني فسيكون سلعة مرحباً بها مقابل معدات مرتبطة بالأسلحة أو ربما حتى الرؤوس النووية نفسها ومن المفارقات المؤلمة أن الهجوم الإسرائيلي قد ضمن أن تحتفظ إيران بمخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب القريب من درجة السلاح مخفياً، وزاد من احتمال أن تستخدمه في أقرب وقت ممكن لإنتاج أسلحة نووية. في 26 يونيو، وافق مجلس صيانة الدستور الإيراني بأغلبية ساحقة على مشروع قانون برلماني يأمر بتعليق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن يتم ضمان أمن المواقع النووية والعلماء، والاعتراف بحق إيران في التخصيب. وقد وقع الرئيس مسعود بزشكيان القانون رسمياً في 2 يوليو. وعلق رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف قائلاً إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد شاركت معلومات حول المواقع النووية مع إسرائيل

النظر إلى المستقبل

حتى منتصف يوليو، لم تتخذ إيران الخطوة المنطقية التالية بإعلان الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي وهي خطوة هددت باتخاذها عدة مرات رداً على إهانات أقل خطورة بكثير من هجمات يونيو التي شنتها إسرائيل والولايات المتحدة. ومن المؤلم بشكل خاص للإيرانيين أن يكون أحد المهاجمين طرفاً غير منضم للمعاهدة، والآخر شريكاً تفاوضياً سابقاً قلب الطاولة مرتين إن الانسحاب من المعاهدة سيؤدي إلى إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة التي رُفعت عام 2015 في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة لكن التكلفة الاقتصادية الفعلية ستكون هائلة، نظراً لأن إيران تخضع بالفعل للعديد من العقوبات الثانوية الأمريكية كما أن الصين وروسيا لن تنفذا إجراءات الأمم المتحدة. وفي كل الأحوال، فإن آلية إعادة فرض العقوبات ستنتهي في أكتوبر، لذا لن تضطر إيران إلى الانتظار طويلاً لتجنب التكاليف السياسية والاقتصادية لعقوبات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، قد تحتفظ إيران بورقة الانسحاب من معاهدة كورقة مساومة في المفاوضات المستقبلية. مع ذلك، قد لا تكون هناك أي مفاوضات. ففي تعليق لاذع، حذر إنريكي مورا ،

مسؤول السياسة الخارجية السابق في الاتحاد الأوروبي والذي كان مشاركاً عن قرب في المفاوضات النووية مع إيران، من أن الضربات الأمريكية قد تدفع إيران أخيراً لاتخاذ قرار بضرورة امتلاك أسلحة نووية لحماية نفسها. وكتب قائلاً: "قد يُسجل يوم 21 يونيو 2025 في التاريخ كيوم وُلدت فيه إيران نووية بشكل لا رجعة فيه". وقبل القصف الأمريكي، أفادت تقارير بأن كبار مسؤولي الاستخبارات الأمريكية كانوا يتوقعون أن يتجه القادة الإيرانيون نحو إنتاج قنبلة إذا هاجم الجيش الأمريكي مواقع تخصيب اليورانيوم. ومن المرجح أن تُظهر استطلاعات الرأي في إيران بعد الهجوم - التي لم تكن متاحة وقت كتابة هذا التقرير - زيادة في الدعم للخيار النووي. فهذا هو الرد البشري الطبيعي على هجوم غير مبرر؛ أما الاستسلام غير المشروط فليس كذلك.

ولا يزال النظام الإيراني متمسكاً بأن برنامجهِ النووي سلمي بالكامل، وأن فتوى أصدرها المرشد الأعلى عام 2009 تحظر إنتاج الأسلحة النووية. لكن المسؤولين يشيرون إلى أن هذا الحظر الديني يمكن أن يتغير إذا استدعت الظروف. وقد أمح خامنئي نفسه إلى ذلك في خريف العام الماضي. ولقد حالف الحظ إسرائيل والولايات المتحدة، وكذلك شركاؤهما حول العالم، أن يكون رد إيران الأولي على الهجمات باهتاً إلى هذا الحد. بالإضافة إلى عدم انسحابها من وعدم إلغاء الفتوى، لم تسع إيران إلى إغلاق مضيق هرمز، أو قصف منشآت النفط في الشرق الأوسط، أو شن هجمات سيبرانية على مصالح غربية، أو إطلاق هجمات إرهابية ضد شركات أو مواطنين إسرائيليين أو أمريكيين عبر الحرس الثوري أو الميليشيات التابعة له. ومع ذلك، قد تأتي مثل هذه الردود في الوقت الذي تختاره إيران، فيما يلحق قادتها المدنيون والعسكريون جراحهم ويفكرون في كيفية استعادة الردع ضد المزيد من الهجمات الإسرائيلية. وفي أي رد انتقامي من هذا النوع، سيكون على إيران أن تزن عواقب استنزاف المزيد من القصف الإسرائيلي، غير أن إسرائيل قد لا تستمتع دائماً بمستوى التفوق الاستراتيجي وحرية الحركة اللذين فرضتهما على إيران خلال العامين الماضيين.

وحتى لو واصلت طهران نفسها ممارسة قدرًا من ضبط النفس، فقد تُفضي الهجمات إلى نتيجة ثانوية خطيرة: انهيار نظام منع الانتشار النووي والنظام النووي العالمي. لقد انضمت إيران إلى قائمة الدول المحاصرة الخالية من الأسلحة النووية التي تعرّضت لهجوم من دول تمتلكها - وهي قائمة تشمل العراق وليبيا وأوكرانيا. وقد تعيد بعض الدول التي التزمت حتى الآن بمعاهدة النظر في تهديداتها. كوريا

الشمالية هي الدولة الوحيدة التي انسحبت من معاهدة حظر الانتشار النووي حيث فعلت ذلك في عام 2003، أي بعد ثلاث سنوات ونصف فقط من اختبار قنبليتها النووية البدائية الأولى. وقد كوّنت الآن ترسانة قوية تُقدّر بـ 50 سلاحاً نووياً. حتى قبل هجمات يونيو، كان البرلمانيون الإيرانيون ومواطنون آخرون يميلون بشكل متزايد إلى اتباع مسار كوريا الشمالية. لكن حالة كوريا الشمالية فريدة من نوعها. فالعامل الرئيسي الذي يمنع هجوماً من كوريا الجنوبية على كوريا الشمالية هو الجغرافيا أكثر من كونه امتلاك بيونج يانج لأسلحة نووية؛ فالقرب الجغرافي لسول من الحدود يتيح للمدفعية التقليدية الكورية الشمالية احتجاز سكان كوريا الجنوبية كرهائن. ومع ذلك، فالاستنتاج المنطقي لدولة تُستهدف لأنها شارفت على امتلاك القدرة النووية هو أن امتلاك هذه القدرة بالذات سيمنعها ردعاً أقوى.

فما هي إذن إستراتيجية ترامب للتعامل مع النتائج المباشرة وغير المباشرة؟ إن الطبيعة الفجائية للهجوم الأمريكي توحى بأنه غير قادر على التخطيط الاستباقي. وكما قالت أستاذة القانون والمسؤولة السابقة في البنتاجون روزا بروكس في بودكاست حديث: بدلاً من لعب الشطرنج ثلاثي أو رباعي الأبعاد، يلعب ترامب لعبة الداما أحادية البعد. وقد عكس عرضه المتفاخر لعملية مطرقة منتصف الليل تصوره للحرب على أنها "ضربة واحدة تحسم كل شيء"، حيث يُفترض أن يستسلم العدو المذعور في خوف بائس دائم. لكن التاريخ الحديث يرسم نمطاً مختلفاً لحروب أكثر ديمومة.

ومن غير المطمئن أن نرى الوزراء غير المؤهلين الذين أحاط ترامب نفسه بهم. ففي أي إدارة كفؤة، لن يشغل مقدم برامج في Fox News منصب وزير الدفاع، ولن يتولى سنااتور سابق منصب وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي في الوقت ذاته، ولن يصبح فرد من الحرس الوطني بلا خدمة عسكرية مهنية رئيساً لهيئة الأركان المشتركة، ولن يترأس أشخاص بلا خبرة مباشرة في العمل الاستخباراتي جهاز الاستخبارات الرئيسيين. وتشير ردود أفعال مساعدي ترامب الرئيسيين المالية والمدافعة بشدة ضد أي انتقاد للرئيس إلى أن أيًا منهم لن يكون مستعداً لتقديم نصيحة لا يرغب بسماعها.

أما الصوت الأكثر تأثيراً عليه فقد كان صوت ننتياهو، إلى درجة أن ترامب ربط مصير أمريكا بمصير إسرائيل. إن حقيقة أن ننتياهو كثيراً ما كان مخطئاً لا تدخل في حسابات الرئيس. فقد شجّع ننتياهو على التخلي عن خطة العمل الشاملة المشتركة التي كانت تعمل بشكل مثالي وكان أمامها 12 عاماً أخرى قبل رفع القيود عن التخصيب.

اعتبر نتيا هو ومعارضو خطة العمل الشاملة المشتركة) أن المدة التي وفرها الاتفاق قصيرة جداً. ومع ذلك، فإن المسار العسكري الذي دفعوا ترامب إلى سلوكه لن يوفر سوى وقت أقل بكثير - ربما عامين فقط - مقارنة بما كان يوفره الاتفاق في الأصل. ومن غير المنطقي أن تُحاسب الدبلوماسية بمعايير أعلى بكثير مما يُحاسب به العمل العسكري. صحيح أن المقارنة بين 15 عاماً وفرها الاتفاق وبين عامين ربما وفرتها الضربات الجوية ليست دقيقة تماماً، نظراً لاختلاف الأوقات والظروف التي بدأت منها كل حالة، غير أن المتشددین المعارضين لإيران الذين اعتبروا أن 15 عاماً فترة غير كافية، لا يمكنهم الادعاء بثقة أن القصف قد حقق نتيجة أفضل. والسؤال الآن هو ما إذا كانت الدبلوماسية قد تلعب دوراً من جديد لإعادة العمل بالقيود المتفق عليها والخاضعة لرقابة دقيقة ما تزال أفضل حل للأزمة النووية الإيرانية. لكن كلا الطرفين عبّر عن تردده إزاء العودة إلى طاولة المفاوضات. ففي 25 يونيو، لمح ترامب إلى أنه لم تعد هناك حاجة إلى اتفاق مع إيران، لأن القصف - من وجهة نظره - دمر برنامج التخصيب. ومع ذلك، في 27 يونيو ظهرت تقارير تقيد بأن إدارته كانت تدرس تقديم حوافز اقتصادية، من بينها فكرة استثمار دول الخليج العربية بقيمة 30 مليار دولار في البنية التحتية النووية المدنية لإيران، مقابل إنهاء التخصيب، وهو مقترح طرح على إيران قبل يوم واحد فقط من شنّ إسرائيل هجماتها.

تواصل إيران إصرارها على أنها لن تتخلى عن التخصيب. فالفخر الوطني بالإنجازات العلمية لبرنامجها النووي راسخ في الوجدان الإيراني، والدافع الكامن وراء البرنامج، وهو الحفاظ على خيار نووي احتياطي، أمر ثابت لا يتغير. ومع ذلك، قد لا يكون من المستحيل إيجاد سبيل لتجاوز المأزق. على سبيل المثال، فإن وقفاً "طوعياً" ومحدود المدة للتخصيب قد يكون منطقياً من الناحية العملية، نظراً لأن منشآتي نطنز وفوردو خرجتا من الخدمة على أي حال. لكن سيكون من الضروري شحن مخزون اليورانيوم عالي التخصيب إلى الخارج أو تخفيف تركيزه. والشرط الوحيد الذي قد يجعل إيران توافّق على ذلك هو قبول الولايات المتحدة بمبدأ أن إيران يمكنها استئناف التخصيب لاحقاً.